دور الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر-واقع وآفاق-

The role of agricultural investment in driving economic growth in algeria- reality and prospects-

د/عيادي فريدة

كلية الحقوق-جامعة الجزائر

f.ayadi@univ-alger.dz

تاريخ الارسال: 2019/12/03 تاريخ القبول: 2020/05/18 تاريخ النشر:2020/06/15

الملخص :

يمثل القطاع الفلاحي العمود الفقري لاقتصاديات الدول، نظرا لما يلعبه من دور حيوي وفعال في النشاط الاقتصادي، والاستثمار في هذا القطاع يعد من بين أهم التوجهات الحديثة لاقتصاديات العالم سواء المتقدمة أو النامية لما له من أثر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا مساهمته في تحسين الظروف المعيشية ومحاربة الفقر.

لهذا تسعى الجزائر إلى تنمية هذا القطاع كأحد الحلول التي يعتبرها الخبراء كفيلة لتنويع الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الفلاحة، القطاع الفلاحي، التنويع الاقتصادي.

Abstract:

The agricultural sector represents the backbone of the economies of the states due to its vital and effective role in the economic activity, the investment in this sector is one of the most important modern trends of the world economies, whether the developed or the developing ones because of its significant impact on economic and social development as well as its contribution to improving living conditions. And fighting poverty. That is why Algeria seeks to develop this sector as one of the solutions that experts consider to be able to diversify the national economy.

Keywords:

Investment; agriculture; agricultural sector; economic diversification.

مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي بمثابة المحرك الحقيقي للدفع بعجلة النمو الاقتصادي في دول العالم ككل وذلك من خلال الدور الهام الذي يلعبه النشاط الفلاحي في الحياة الاقتصادية .

والجزائر كغيرها من الدول النامية مازال اقتصادها يعاني من تضرر قطاعاتها الرئيسية التي يعتمد عليها والذي يلعب دور كبير في تحررها الغذائي والذي يتمثل في القطاع الفلاحي والسبب يعود أساسا إلى اعتمادالجزائر على اقتصاد ريعي.

يعد القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الاستراتيجية التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، من خلال امتصاص البطالة وتحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء، ونتيجة لهذه الأهمية سعت الدولة الجزائرية للاهتمام بهذا القطاع، ومن أجل النهوض بهذا القطاع انتهجت الحكومة عدة برامج إصلاحية.

يعتبر الإستثمار الفلاحي وسيلة ناجعة للارتقاء بالقطاع الفلاحي وتطويره، حيث يعد هذا الأخير من أهم القطاعات التي تساهم من تحقيق التنمية الاقتصادية.

وعلى هذا السياق جاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية الآتية: ما مدى مساهمة الاستثمار الفلاحي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر؟ ولدراسة هذا الموضوع فضلت الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل جمع المعلومات وتنظيمها للتمكن من شرح وتفسير المفاهيم الأساسية، وإعطاء صورة إجمالية حول أهم الأفكار، ثم المنهج التحليلي لتحديد موقف المشرع الجزائري حول العناصر التي تخص الدراسة، وذلك بمناقشة الافكار وتحليل مختلف النصوص القانونية المتعلقة بموضوع البحث. حيث تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص مناخ الاستثمار في الجزائر من جهة، وتقييم القطاع الفلاحي في الجزائر لمعرفة واقع هذا القطاع عبر مختلف المراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وكذلك دراسة آفاق الاستثمار الفلاحي في الجزائر باعتبارها تزخر بثروات طبيعية مهمة مما يجعل مستقبل هذا القطاع واعد في المستقبل.

ولأجل الالمام الجيد بجميع جوانب الموضوع فضلت تقسيم هذا البحث إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر

المبحث الثاني: الاستثمار الفلاحي في الجزائر واقع وافاق

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر

لقد اهتمت دول العالم، وبدرجات متفاوتة، بفتح المجال أمام المستثمرين لتمكينهم من الاستثمار بأريحية مما سيعود لا شك بالنفع على السياسة الاقتصادية للبلد. وبالتالي كان من المهم توفير مناخ أعمال بصفة عامة ومناخ الاستثمار بصفة خاصة يشجع على ممارسة الأعمال فيها، الأمر الذي لا يكون ممكنا إلا إذا تمت ممارسة هذه الأعمال في إطار قانوني يتلاءم واحتياجات المستثمرين. وهو ما نص عليه المشرع الجزائري في المادة 2/43 من قانون رقم 16-01 المتضمن التعديل الدستوري، التي جاء فيها: "تعمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال..."[1].

وسوف نتناول في هذا المبحث عوامل تطوير مناخ الاستثمار وهذا في (المطلب 1) والضمانات الممنوحة للمستثمر وذلك في (المطلب 2).

[1] المادة 43 فقرة 2 الشطر الأول من القانون 16-01 مؤرخ في 6 مارس 2016 ،يتضمن التعديل الدستورى جريدة رسمية عدد 14 الصادر في تاريخ 7 مارس 2016.

المطلب الأول: عوامل تطوير مناخ الاستثمار في الجزائر

يتميز مناخ الاستثمار بمجموعة من المقومات السياسية والأمنية (الفرع 1)، الاقتصادية (الفرع 2) والقانونية والتشريعية (الفرع 3)، وهو ما سوف يتم التطرق إليه فيما يلي:

الفرع الأول: المقومات السياسية والأمنية

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني من العوامل التي تؤثر على مدى ملاءمة المناخ الاستثماري، لأن انعدامهما يؤدي حتما إلى فقدان المستثمر الثقة في استقرار أجهزة الدولة، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار، لذلك نجده دائما يفضل توطين استثماراته في الدول التي تعرف استقرار سياسي وأمني.

الفرع الثاني: مقومات اقتصادية

تلعب المقومات الاقتصادية دور هام في توجيه وتحفيز القيام بها، والتي تتمثل فيما يلي: -تتميز الجزائر بموقع استراتيجي وهي بوابة البحر الأبيض المتوسط.

-تملك الجزائر موارد طبيعية متنوعة كالبترول والغاز...الخ.

-حجم السوق: حيث بلغ عدد السكان: 43 مليون نسمة سنة 2019، ما يجعل الاستهلاك كبير.

-تملك الجزائر بنية تحتية متطورة نسبيا.

-كما أن قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية عرف تطورا معتبرا.

-بالإضافة إلى ذلك فقد عرفت الجزائر إصلاحات اقتصادية، بحيث اهتمت بمجال الاستثمار ومنحت للمستثمرين ضمانات وتحفيزات.

الفرع الثالث: مقومات قانونية وتشريعية

يعد الإطار القانوني والتشريعي من أهم مقومات مناخ الاستثمار، لما يتضمنه من قوانين وقرارات تضمن ممارسة المستثمرين لأعمالهم وتشجيعهم على تطويرها وتوسيعها، وكذا جذب واستقطاب الاستثمارات. لهذا نجد المشرع الجزائري قام بوضع ترسانة قانونية مهمة في هذا المجال.

المطلب الثاني: الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي

منذ صدور أول قانون الاستثمار في الجزائر سنة 1963 إلى غاية التعديل الأخير له سنة 2016 [1]الذي يتضمن مجموعة من الأحكام والنصوص القانونية التي تمنح ضمانات وتحفيزات للمستثمرين بهدف تشجيعه على الاستثمار في الجزائر. ويمكن تقسيم هذه الضمانات الى ضمانات ذات طابع مالي (الفرع 1) وضمانات ذات طابع مزدوج أي قانوني وقضائي (الفرع 2).

الفرع الأول: الضمانات ذات الطابع المالي

حرص المشرع الجزائري في العديد من البلدان النامية المستقطبة للاستثمار على تضمين الدساتير والتشريعات الوطنية العديد من الأحكام التي تهدف إلى توفير الحماية القانونية للمستثمرين وذلك بتقديم

[1] القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 غشت 2016 ، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 46 ، الصادرة في 3 غشت 2016.

ضمانات كفيلة لهذا الغرض[1]. ويظهر موقف المشرع الجزائري جليا عند تكريسه لمبدأين أساسيين، وهما: ضمان الملكية وضمان تحويل رؤوس الأموال.

أولا-ضمان الملكية

التخوف من نزع الملكية هو العائق الأكبر أمام استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. لذلك يستوجب على الدول الساعية لجذب الاستثمار أن تبادر إلى التخفيف منها وذلك بفرض قيود قانونية على نزع الملكية[2].

فالجزائر كرست هذا الإجراء في قوانين الاستثمار الصادرة في: 1963، 1966، 1988، والى جانب القانون المدني الصادر بموجب الأمر 75-58 المعدل والمتمم[3]. وهو ما جاء في المادة 23 من الأمر رقم 16-09 المذكور أعلاه احتفظت بنفس المبدأ المنصوص عليه في المادة 16 من الأمر رقم 03-01.

ثانيا-ضمان تحويل رؤوس الأموال

تعد حرية تحويل رؤوس الأموال خاصة في مجال إعادة تحويلها من أهم الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي كونها توفر له الحماية من عدم القابلية لتحويل رأسماله أو الفوائد والعائدات الناجمة متى رغب في ذلك[4].

بحيث نجدد المشرع الجزائري أكد بدوره على غرار التشريعات الأجنبية على حرية تحويل رؤوس الأموال وذلك في معظم القوانين الخاصة بالاستثمارات. بحيث نجد نص المادة 31 من الأمر رقم 03-01 [5]فصل في إمكانية تحويل رؤوس الأموال بواسطة العملة صعبة يسعرها بنك الجزائر بانتظام. أما المرسوم التنفيذي رقم 17-101 [6]جاء بنص المادة 16 لتحديد الأسقف الدنيا المنصوص عليها في المادة 25 من القانون رقم 16-09 [7]من أجل الاستفادة من ضمان التحويل.

الفرع الثاني: الضمانات ذات الطابع المزدوج

بالإضافة إلى الضمانات المالية التي يتم منحها للمستثمرين، نجد ضمانات أخرى تسمى بالضمانات المزدوجة قانونية وقضائية.

أولا-الضمانات ذات الطابع القانوني

ونجد من بين هذا الضمانات مايلي:

1-تكريس مبدأ اللجوء إلى تجميد التشريع

---

[1] السامرائي دريد محمود، الاستثمار الأجنبي " المعوقات والضمانات"، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 16 و 17.

[2] السامرائي دريد محمود، المرجع السابق، ص 14.

[3] الأمر رقم 75-58مؤرخ في 26-09-1975، يتضمن القانون المدني، جريدة رسمية عدد 78، الصادر في 30-09-1975، المعدل والمتمم.

[4] BEN HALIMA AMMOUR, Pratiques et techniques bancaires, référence en Algérie, édition DAHLEB. Alger, page 18.

[5] الأمر رقم 03-01 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1423 الموافق 19 فبراير سنة 2003، يعدل ويتمم الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 23 صفر عام 1417 الموافق 9 يوليو سنة 1996 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، جريدة رسمية عدد 12 لسنة2003.

[6] المرسوم التنفيذي رقم 17-101 المؤرخ في 5 مارس 2017 المحدد للقوائم السلبية المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات.

[7] القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 غشت 2016 ، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 46 ، الصادرة في 3 غشت 2016.

يراد بهذا المبدأ التزام الدولة الموجود فيها الاستثمارات بعدم إدخال تعديل او إلغاء القوانين الخاصة بالاستثمارات، ويكون الهدف من ذلك هو تحقيق الديمومة التشريعية والتنظيمية واستقرارها[1].

2-تكريس مبدأ المعاملة المنصفة والعادلة

يراد بهذا المبدأ عدم التمييز في المعاملة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب وذلك من حيث الحقوق والامتيازات[2]. إن الأساس القانوني لمبدأ المعاملة المنصفة والعادلة جاء في نص المادة 37 من دستور 1996 الذي جاء فيها: "حرية الصناعة والتجارة مضمونة وتمارس في إطار القانون." والمعدلة بنص المادة 43 من دستور 2016، التي تنص: "حرية الاستثمار والتجارة معترف بها، وتمارس في إطار القانون[3]."

3-الحماية من مخاطر الحروب أو مخاطر العمليات الإرهابية

يعتبر الاستقرار السياسي أساس الاستقرار الاقتصادي حيث تسعى الدول لحماية الاستثمارات من مخاطر الحروب المقررة أنها قوة قاهرة غير متوقعة فتسعى إلى تعويض المستثمر.

ثانيا-ضمانات ذات الطابع القضائي

كرس المشرع الجزائري في إطار قوانين الاستثمار ضمانات قضائية لصالح المستثمر والتي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

1-حق اللجوء إلى القضاء: وهو يعتبر حق دستوري عملا بنص المادة 158 من دستور 2016 وكذا نص المادة 3 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

2-اللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي: يراد بالتحكيم أنه إجراء اختياري لتسوية المنازعات بحكم ملزم يتأسس على القبول المسبق من جانب أطراف النزاع.[4] بحيث نجد القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية[5] في الفصل السادس من الباب الثاني بدءا من المادة 1039 إلى غاية 1061.

المطلب الثالث: الإطار المؤسساتي لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر

لقد عملت الجزائر على إيجاد ميكانيزمات تسعى من خلالها إلى تهيئة مناخ ملائم وخصب للاستثمار. وتعزيزا لهذا المسعى أنشأت وكالة دعم وترقية الاستثمار ثم استبدلت بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (الفرع 1). كما قامت باستحداث لجنة وطنية مكلفة بتحسين بيئة الأعمال (الفرع 2).

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المادة 6 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار التي حلت محلها المادة 26 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار التي تعرف بأنها مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

---

[1] يوسفي محمد، مضمون وأهداف الاحكام الجديدة في المرسوم التشريعي رقم 93-12، المتعلق بترقية الاستثمارات، إدارة المركز الوطني للوثائق، لسنة 1999.

[2] عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، عدد 1، جانفي 2006، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 17.

[3] قانون رقم 16-01 مؤرخ في 2016/03/06 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية عدد 14 صادرة في 2016/03/07.

[4] منير عبد المجيد ، التحكيم الدولي والداخلي في ضوء الفقه وقضاء التحكيم، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 5.

[5] القانون رقم 08-09 المؤرخ في 2008/02/25 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، جريدة رسمية عدد 21 لسنة 2008.

أما بالنسبة لصلاحيات هذه الوكالة فتتمثل في: مهمة الإعلام، ترقية الاستثمار[1]، منح وتسيير الامتيازات، التسهيل والمتابعة، المساهمة في تسيير العقار الاقتصادي.

الفرع الثاني: اللجنة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال الجزائرية

أنشأت هذه اللجنة بموجب تعليمة مكتب رئيس الوزراء رقم 731 المؤرخة في 2012/12/12.

وتتمثل أهدافها في: تقييم حالة مناخ الأعمال في الجزائر، تقييم الأجهزة الإدارية المتدخلة في عمليات انشاء الشركات وترقية الاستثمار، تحديد الإجراءات التي تعيق التطور والتنمية والقدرة التنافسية للشركات الجزائرية، واقتراح تدابير على المدى القريب أو المتوسط هدفها تحسين مناخ الأعمال في الجزائر.

كما اعتمدت هذه اللجنة على عدة مبادئ أهمها: مبدأ حرية المبادرة والاستثمار، مبدأ استقرار الإطار القانوني، مبدأ أسبقية الخدمة العامة ومساءلة المؤسسات والهيئات العامة.

المبحث الثاني: الاستثمار الفلاحي في الجزائر – واقع وآفاق

عرف القطاع الزراعي في الجزائر بعدة مراحل وسياسات زراعية تماشت مع التوجه الاقتصادي للبلاد، ونجد الإستثمار الزراعي في الجزائر بداية من التسعينات إلى يومنا هذا عرف تطورات هامة تماشيا والإصلاحات الاقتصادية وهو ما سوف يتم تبيانه في المطلب الثاني، لكن قبل ذلك سوف يتم دراسة الإطار المفاهيمي للاستثمار الفلاحي وهذا في المطلب الأول.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الفلاحي

يعتبر الإستثمار الزراعي أحد أهم أنواع الاستثمارات الحقيقية لارتباطه بتوفر الموارد الطبيعية والموارد البشرية ذات الارتباط بالزراعة، مما يساعد على تحقيق دوافع هذا الاستثمار سواء بالنسبة للمستثمر أو الدولة التي يقام فيها الاستثمار، كما يزيد من حجم الإنتاج ويقلل الفجوة الغذائية ويحقق الأمن الغذائي. سوف نتطرق في هذا المطلب إلتعريف الاستثمار الفلاحي وخصائصه (الفرع 1)، ومقومات الإستثمار الفلاحي (الفرع 2) ودوافع الاستثمار الزراعي ومحدداته الاقتصادية في (الفرع3).

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الفلاحي وخصائصه

قبل تعريف الاستثمار الفلاحي، تجدر بنا إعطاء تعريف للفلاحة، والتي يقصد بها جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان .[2]

أولا-تعريف الاستثمار الفلاحي

يعتبر الاستثمار الزراعي أحد أنواع الاستثمارات المنتجة، ويأخذ نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث نجد المستثمر يتخلى فيه عن رأس المال بشكله النقدي ويقوم باستبداله بأصول وسلع إنتاجية (كالأراضي...) ويقوم بإدماجها لإنتاج سلع زراعية لسد حاجيات المستهلكين، والحصول على أفضل عائد ممكن والمتمثل في الربح بالنسبة للمستثمر[3].

---

[1] وهو ما أشارت إليه المادة 28 مكرر 1 مرسوم التنفيذي 06-359 المتممة بالمرسوم التنفيذي 17-100 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها .

[2] خديجة عياش: سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للفلاحة 2000-2007، مذكرة ماجستر، قسم العلوم السياسية للعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 15 .

[3] بولحبال نادية، أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 29 .

ثانيا-خصائص الاستثمار في القطاع الفلاحي

يتميز الاستثمار الزراعي بمجموعة من الخصائص تميزه عن الاستثمار في القطاعات الأخرى، والتي تتمثل فيما يلي:

1-اختلاف السنة المالية في الزراعة عن السنة المالية العادية.

2-الدورة الزراعية: يخضع الاستثمار الزراعي للدورة الزراعية.

3-الدورة المالية: تكون الدورة المالية في الزراعة الدورة طويلة لا تمكن للمستثمر من الاستفادة من العوائد إلا عند نهاية الفترة.

4-المخاطرة: وهذا بسبب دخول العوامل الطبيعية والمناخية.

5-التكيف: بحيث نجد فرص التكيف في الاستثمار الزراعي أكبر منها في الاستثمار الصناعي

6-صعوبة التمويل الزراعي: وهذا راجع لقلة الضمانات التي يوفرها القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى.

الفرع الثاني: مقومات الاستثمار الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الاستراتيجية في الجزائر وذلك نظرا إلى ما تتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تجعل منه أن يكون عصبا حساسا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

أولا-الأراضي الصالحة للزراعة والعمالة:

من أهم المقومات الفلاحية: الموارد الطبيعية والتي تمثل17,8%، والأراضي الزراعية تشكل ما بين 16.5 من إجمالي المساحة المقدرة ب 2381741 كم2، والجزائر بذلك تملك أراضي صالحة للزراعة يمكنها من تلبية احتياجاتها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الأساسية[1].

ثانيا-اختيار موقع المشاريع الزراعية: إن اختيار موقع المشاريع الزراعية يعتبر من أهم متطلبات الاستثمار الزراعي، من حيث توفر البنية التحتية للاستثمار في القطاع الزراعي بمختلف عناصره.

ثالثا-مصادر الثروة الحيوانية: بحيث تسمح بتوفر عدد معتبر من الثروة الفلاحية.

رابعا-تحديد التقنية المناسبة للإنتاج الزراعي: يعد استخدام التقنية الملائمة في الإنتاج الزراعي من متطلبات الاستثمار الزراعي.

خامسا-تحديد نوعية الإنتاج: إن تحديد نوعية الإنتاج الزراعي يعد من مقومات الاستثمار الزراعي، وهذا حسب التوجهات الاقتصادية للدولة.

سادسا-التمويل الزراعي: يعد التمويل الزراعي من أهم القضايا التي تعرقل الاستثمار الزراعي.

سابعا-التسويق الزراعي: يعتبر التسويق الزراعي من أهم المشاكل التي يواجهها الإنتاج الزراعي، بسبب تقلبات الأسعار في الأسواق.

---

[1] بوعريوة ربيع، مداخلة بعنوان: "أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، الملتقى الدولي الرابع حول: القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر المتوسط، يومي 24 و25 ماي 2017، ص 3.

ثامنا-التصنيع الزراعي: لأن توفر هذه الإمكانيات سوف تحفز على الإنتاج الزراعي.

الفرع الثالث: دوافع الاستثمار الزراعي ومحدداته الاقتصادية

إن دوافع الاستثمار الزراعي تربطها أهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية، يهدف من خلالها توفير منتجات غذائية استهلاكية للمواطنين تحقق بها الأمن الغذائي.

إلا أن هذه الدوافع الاستثمارية تحددها العديد من العوامل الاقتصادية تلعب دور في تحسين الاستثمار الزراعي أو تحد منه، وهوما سوف يتم توضيحه فيما يلي:

أولا-دوافع الاستثمار الزراعي

تختلف دوافع الاستثمار الزراعي حسب الأهداف المراد تحقيقها منه، والتي تتمثل فيما يلي:

1-زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

2-زيادة معدل التوظيف وفرص العمل.

3-تأمين الغذاء.

4-توفير المواد الخام للصناعات المحلية.

5-إدخال التقنية لتحديث القطاع الزراعي.

6-زيادة حجم الصادرات الزراعية.

ثانيا-المحددات الاقتصادية للاستثمار الزراعي

هناك عدة محددات اقتصادية التي تشمل سياسات الإنتاج والتسعير والتسويق والتصنيع والتصدير، والتي تتمثل في[1]:

1-سياسات الإنتاج: حيث يتم توجيه الإستثمارات بصورة غير مباشرة نحو المحاصيل مرتفعة العائد.

2-سياسات التسعير: القطاع الزراعي يتميز بموسمية الإنتاج، مما يؤدي إلى اختلاف في السياسات حسب درجة تدخل الدولة في تحديد الأسعار.

3-سياسات التسويق: وتشمل نوعية وشكل السلعة ومكان وزمان الطلب عليها والترويج لها وسعرها المناسب[2].

4-سياسات التصنيع: تهدف السياسات التصنيعية في المجال الزراعي إلى قيام صناعات زراعية في مجال السلع الغذائية والتحويلية.

---

[1] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، جامعة الجزائر1، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، رسالة دكتوراه، 2011-2012، ص 95.

[2] رانك إيليس، السايسات الزراعية في البلدان النامية، ترجمة إبراهيم يحي الشهابي، منشورات وزارة الثقافة، سوريا 1997، ص 113.

5-سياسات التصدير: تواجه الدولة النامية معوقات كثيرة في الأسواق العالمية لنفاذ صادراتها من السلع الغذائية والمواد الأولية الزراعية، وهو ما يفرض عليها العمل على زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني: الإستثمار الزراعي في الجزائر

عرف الاستثمار الزراعي في الجزائر بداية من التسعينات تطورت هامة تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة بعد انتهاجها لنظام الاقتصاد الحر، كل هذه الإصلاحات أعطت دفعا جديدا للاستثمار في المجال الزراعي . وسوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى مقومات الاستثمار الزراعي في الجزائر (الفرع 1) وتطور الإستثمار في الجزائر بعد التسعينات (الفرع 2).

الفرع الأول: مقومات الاستثمار الزراعي في الجزائر

يرتكز الاستثمار الزراعي على مقومات أساسية والمتمثلة فيما يلي:

أولا-التطورات في القوانين وتشريعات الاستثمار الزراعي

عرفت القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار الزراعي تطورا مهما تماشيا والتطورات التي عرفها مناخ الاستثمار العام للدولة، فبالإضافة إلى التطورات التي عرفها القطاع الزراعي بداية من 1987 والمتعلقة بإنشاء مستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية، وجاء بعده الأمر رقم 90-30 المتضمن قانون الأملاك الوطنية معدل ومتمم بالقانون رقم 08- 14[1]، وقانون 08-16[2] الذي يتضمن التوجيه الفلاحي، وقانون رقم 10-03 الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة[3]، بالإضافة إلى قوانين ترقية الاستثمار السالفة الذكر.

ثانيا-برامج تشجيع الاستثمار الزراعي

والتي تتمثل في الإعانات المالية للدولة ومنح الإستثمار والإعفاءات الضريبية والجمركية لتشجيع الإستثمارات الخاصة المحلية أو الأجنبية، وهو ما تم تجسيده في القطاع الفلاحي من خلال ظهور الدواوين الفلاحية المختلفة، والغرفة الوطنية للفلاحة، والجمعيات المهنية، وتم تأسيس الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، وانشاء صناديق الفلاحية لدعم وتأمين الفلاحين، وحماية المنتجين ضد الكوارث الطبيعية.

بالإضافة إلى البرامج الإستثمارية في فترة التسعينات عرفت الاهتمام بتطوير إنتاج المنتجات الإستراتيجية (الحبوب، الحليب)، وانطلاق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز بداية من 1998، إلى أن انطلق مشروع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2000.

ثالثا-البنية الأساسية في المناطق الريفية ومناطق الإنتاج الزراعي

تعتبر البنية الأساسية من مقومات الإستثمار الزراعي خاصة في المناطق الريفية ومناطق تواجد الإنتاج الزراعي الكبير، إلا أن هذه البنيات الأساسية قليلة عبر التراب الوطني، مما دفع الدولة للاستثمار في هذا المجال لتوفير المياه ببناء السدود وحفر الآبار، وإنشاء الطرق وإيصال الكهرباء إلى الأرياف ومناطق الإنتاج الزراعي...الخ.

---

[1] قانون رقم 90-30 المؤرخ في 1990/12/01 متضمن الأملاك الوطنية معدل ومتمم بالقانون رقم 08-14، المؤرخ في 1990/12/01 (جريدة رسمية عدد 44، سنة 2008).

[2] قانون رقم 08-16 مؤرخ في 2008/08/03 يتضمن التوجيه الفلاحي، جريدة رسمية عدد 46، سنة 2008.

[3] قانون رقم 10-03 مؤرخ في 2010/08/15 يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة، جريدة رسمية عدد 46، الصادرة في 2010/08/18.

رابعا-المؤسسات العاملة في مجال تطوير الإستثمار الفلاحي

قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بإنشاء مجموعة من الهيئات والمؤسسات العاملة في المجال الفلاحي، وهذا بهدف تحقيق التنمية الفلاحية والريفية وتشجيع الإستثمارات وتحفيزها. وذلك بإنشاء الوكالة العامة لاستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، المديريات الجهوية للمصالح الفلاحية، الصناديق الفلاحية، وعلى المستوى الوطني تم إنشاء وكالة ترقية ودعم الإستثمار، والتي استبدلت في سنة 2001 إلى الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار.

الفرع الثاني: تطور الإستثمار في الجزائر بعد التسعينات

أطلق على هذه الفترة تسمية مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، وهي المرحلة التي تم إصدار العديد من القوانين والمراسيم[1]. كم عرفت الإستثمارات الفلاحية بعد سنة 1990 تطورات معتبرة في عدة مشاريع، منها الاستثمارية التي ترمي إلى توسيع الإنتاج الفلاحي، أو المشاريع التي تهدف إلى توفير الخدمات، وكذلك مشاريع تحقيق التنمية الريفية، وهو ما سوف نتناوله فيما يلي:

أولا-تطور الاستثمار الزراعي العام

عرفت مخصصات الإستثمارات الزراعية العامة من ميزانية الدولة تطورا ملحوظا بداية من سنة 1991. وتمثلت أهم الإستثمارات العامة فيما يلي: تنمية الهياكل القاعدية من إنشاء السدود والحواجز المائية...الخ.

-تطوير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، وهذه المشاريع انطلقت بداية من سنة 2008 والتي أطلق عليها برامج التجديد الريفي والتي لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا.

ثانيا-تطور الاستثمار الزراعي المحلي الخاص

عرف الإستثمار الزراعي الخاص تطورا ملحوظا، من خلال وضع نظم لتحفيز وتشجيع الإستثمار الزراعي، وذلك حسب قوانين الإستثمار التي أصدرتها الدولة أو من خلال الدعم والتحفيزات الخاصة بالقطاع التي تمنحها الصناديق الفلاحية الوطنية، خاصة مع بداية الألفية الثالثة الذي أصبح فيها الاهتمام بالقطاع الزراعي أمر ضروري، مما أدى إلى ارتفاع المشاريع الإستثمارية الزراعية المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار. والتي أدت الى ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الوكالة سنة 2006 إلى 180 مشروع.

أما بالنسبة للمرحلة الاستراتيجية الجديدة للتنمية (2000-2010)، فتتمثل أهم برامجها في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2010). عن طريق تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتنمية تربية المواشي.

ثالثا-تطور الاستثمار الأجنبي في المجال الزراعي

[1] هيشر أحمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1976-2012، رسالة ماجستر، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2016-2018 ص 56.

للاستثمار الأجنبي في المجال الزراعي دورا هاما في تنمية القطاع وتزويده بالإمكانيات المالية والتقنية والوسائل المتطورة لرفع الإنتاج وتطوير الإنتاجة، لكن في الحقيقة هذا النوع من الاستثمار لم يعرف تطورا ملحوظا في الجزائر، رغم الامتيازات والحوافز التي منحتها قوانين الاستثمار .

بحيث نجد حجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة لقطاع الزراعة خلال 1998-2001 لم تتجاوز 6151 مليون دج مقسمة على 16 مشروع، وهو يمثل نسبة 0,72%من حجم الإستثمارات الأجنبية الكلية المقدرة ب 850895 مليون دج. وهذا ما يدل على أن حجم الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي ضعيفة جدا.

المطلب الثالث: معوقات وآفاق الاستثمار الزراعي في الجزائر

رغم الترسانة القانونية المعتبرة التي كرسها المشرع الجزائري للاستثمار بصفة عامة والاستثمار الزراعي بصفة خاصة، إلا أن الاستثمار لا يزال يعاني من مشكل عدم توفر المحيط الملائم لتطويره، يعود ذلك إلى وجود عراقيل تحد من تحسين مناخ الاستثمار، والتي لا تشجع على استقطاب الاستثمارات (الفرع 1)، لكن ورغم ذلك فإن آفاق تطوير الاستثمار الزراعي في الجزائر هي واعدة نظرا للثروات التي تزخر بها بلادنا بالإضافة الى الموارد البشرية واهتمام الدولة بهذا القطاع (الفرع 2).

الفرع الأول: معوقات الإستثمار الزراعي في الجزائر

على الرغم من المجهودات التي تبذلها الدولة لأجل النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر، إلا أنه يبقى يعاني من ضعف حجم الاستثمارات، وهذا يعود إلى الصعوبات والعراقيل التي تعرقل تطور الاستثمار في هذا المجال والتي يمكن حصرها فيمايلي:

-مشكل الحصول على العقار الفلاحي، بسبب الإجراءات الطويلة وضعف الخدمات الإدارية، والبيروقراطية والفساد.

-ارتفاع تكاليف الإستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي.

-ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل إنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالإستصلاح عن طريق الإمتياز.

-صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين.

-عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل، لأن التخطيط في الجزائر يكون على المدى المتوسط.

-اختيار المستثمرين الاستثمار في القطاعات الأخرى (الصناعة والخدمات) وتجنب الاستثمار في القطاع الزراعي بسبب الأخطار والعوامل المناخية التي لا يمكن أن يتحكم فيها.

-عدم وضوح وعدم استقرار الاستقرار السياسة الاقتصادية للجزائر.

الفرع الثاني: آفاق الإستثمار الزراعي في الجزائر

للاستثمار الزراعي في الجزائر آفاقا واعدة تبرز من خلال المؤهلات والامكانيات التي تتميز بها من أراضي واسعة قابلة للاستغلال والتي بلغت 49 مليون هكتار وموارد بشرية في المناطق الريفية 35 % من إجمالي السكان[1]. كما اهتمت الدولة بالاستثمار في القطاع الزراعي باتباع إصلاحات أهمها: تطبيق قانون

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009، ص 273.

التوجيه الفلاحي المعتمد سنة 2008، الذي يهدف إلى التنمية الشاملة للقطاع عن طريق تطبيق برامج التجديد الريفي.

بالإضافة إلى مواصلة الدعم المقدم من قبل الدولة لكافة، والذي خصص لها 1000 مليار دج على امتداد خمس سنوات (2009-2014)، مع إعفاء 40 مليار دج من ديون الفلاحين والمربين خلال سنة 2009[1].

ومؤخرا نجد الحكومة اتخذت قرارات هامة لأجل لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي، أهمها: - الاستثمار في استصلاح الأراضي للمستثمرين الكبار والصغار.

-تشجيع الاستثمار في السهوب، الجنوب والهضاب العليا.

- وقيام مصالح وزارة الفلاحة بمرافقة المستثمر بمنح عقود الامتياز، ومنح الأراضي لمدة عشر سنوات.

- تسوية وضعية الفلاحين الذين كانوا يستغلون أراضي بدون وثائق ومستندات، حتى تمكنهم من حيازة عقود امتياز ومن ثمة الاستفادة من مختلف آليات الدعم.

-كما تم إنشاء لجنة لاسترجاع الأراضي غير المستغلة والتي بلغت مائتي ألف هكتار والشروع في توزيع الأراضي الفلاحية والتنازل عن أراضي بمساحات بين عشرة وعشرين هكتار للشباب.

-وبالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تم استحداث قرض بدون فوائد: "الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين.

وحسب التصريح الذي جاء به وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري فإن قانون المالية لسنة 2020 المرتقب صدوره، تضمن قرارات تحفيزية لجعل قطاع الفلاحة مرتكز للأمن الغذائي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي في المنتوجات الفلاحية، كاشفا عن انشاء صندوق خاص لدعم الشباب المبدعين في المجال الفلاحي.

بالنسبة لآفاق مناخ الاستثمار الزراعي الذي يدخل في إطار تحسين مناخ الاستثمار ومحيط الأعمال بحيث قامت الحكومة بالمساعي التالية:

-إجراء تعديلات على القوانين التي لها علاقة بالاستثمار لمسايرة التغيرات الاقتصادية، لأجل استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

-اصلاح القطاع البنكي وتعزيز دوره في عملية التنمية.

-توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين وتكريس الشفافية لأجل تسهيل التعرف على الإمكانيات الإستثمارية المتاحة في كل القطاعات.

الخاتمة:

عرف الاستثمار الزراعي في الجزائر تطورات هامة، واهتماما من نوع خاص من طرف الحكومة، من خلال توفيرها كل الإمكانيات المالية والمادية والمعنوية، كما قامت الحكومة بالاستثمار في تنمية البنية التحتية والتنمية الريفية، إلا أنه يبقى هناك ضعف في حجم الإستثمار الزراعي الخاص المحلي الأجنبي، وهذا راجع إلى العراقيل التي يعاني منها الاستثمار الزراعي، أهمها صعوبة الحصول على العقار الفلاحي،

[1] كلمة رئيس الجمهورية في الندوة الوطنية حول التجديد الفلاحي والريفي، بسكرة، 9 فيفري2009 .

وضعف البنية التحتية، ومشكل التمويل، ورغم ذلك فإن للاستثمار الزراعي في الجزائر أفاق إستثمارية واعدة من خلال الثروات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر والأهمية التي توليها الحكومة لهذا القطاع من الدعم والضمانات باعتباره المحرك الحقيقي للنهوض بالاقتصاد الوطني.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

-لقد سجل القطاع الفلاحي تطورا ملحوظا بتحقيقه نتائج إيجابية من حيث زيادة الإنتاج الزراعي، ووصول شعبة الحبوب والبطاطا في سنة 2019 إلى تحقيق اكتفاء داخلي يضمن الأمن الغذائي.

-المشرع الجزائري نص في التعديل الدستورى على تحسين مناخ الأعمال لتمكين المستثمرين من الاستثمار باريحية.

-منح المشرع الجزائري ضمانات مهمة للمستثمر لأجل تمكينه من الاستثمار في الجزائر في كل القطاعات وخاصة في القطاع الفلاحي.

-لقد عملت الجزائر على إيجاد ميكانيزمات تسعى من خلالها إلى توفير مناخ مناسب وخصب للاستثمار بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. بالإضافة إلى اللجنة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال الجزائرية.

-عرفت القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار تطورا مهما.

-بالنسبة لافاق مناخ الاستثمار الزراعي نجد الحكومة قامت بإجراء تعديلات على القوانين التي لها علاقة بالاستثمار لاستقطاب الاستثمارات.

-كما قامت بإصلاح القطاع البنكي وتعزيز دوره في التنمية.

-توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين وتكريس الشفافية.

ومن بين الاقتراحات والحلول التي نراها مناسبة في هذا الإطار نذكر:

-زيادة عمليات التكثيف الزراعي، حيث يجب العمل على تنويع المنتوجات الزراعية.

-السهر على حماية الأرض والمحافظة على مكتسباتها البيئية.

-تعميم استعمال التقنيات الحديثة وتحديث العتاد وعصرنته.

-الاهتمام بالبحث العلمي وتطويره في المجال الفلاحي.

-محاولة إيجاد الحلول لمشكلة عزوف اليد العاملة الشبانية عن التوجه إلى هذا القطاع والعمل على استقطابها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا-المصادر

1-**الدساتير:**

-الدستور الجزائري لسنة 1996، جريدة رسمية عدد 76، مؤرخة في 1996/12/08.

-قانون رقم 16-01 مؤرخ في 2016/03/06 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية عدد 14 صادرة في 2016/03/07.

2-**القوانين:**

- الأمر رقم 75-58مؤرخ في 26-09-1975، يتضمن القانون المدني، ج ر عدد 78، الصادر في 30-09-1975، المعدل والمتمم.

-قانون رقم 90-30 المؤرخ في 1990/12/01 متضمن الأملاك الوطنية معدل ومتمم بالقانون رقم 08-14، المؤرخ في 1990/12/01 (جريدة رسمية عدد 44، سنة 2008).

- الأمر رقم 03-01 مؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1423 الموافق 19 فبراير سنة 2003، يعدل ويتمم الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 23 صفر عام 1417 الموافق 9 يوليو سنة 1996 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، جريدة رسمية عدد 12 لسنة2003.

-قانون رقم 08-16 مؤرخ في 2008/08/03 يتضمن التوجيه الفلاحي، جريدة رسمية عدد 46، سنة 2008.

-قانون رقم 10-03 مؤرخ في 2010/08/15 يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة، جريدة رسمية عدد 46، الصادرة في 2010/08/18.

-القانون رقم 08-09 المؤرخ في 2008/02/25 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، جريدة رسمية عدد 21 لسنة 2008.

-القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 غشت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 46، الصادرة في 03 غشت 2016.

3-المراسيم:

-المرسوم التنفيذي رقم 326/10 المؤرخ في 2010/12/23 يحدد كيفيات تطبيق حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، جريدة رسمية عدد 29، الصادرة في 2010/12/29.

-المرسوم التنفيذي رقم 17-101 المؤرخ في 5 مارس 2017 المحدد للقوائم السلبية المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات.

ثانيا-المراجع

باللغة العربية:

1-**الكتب**

-السامرائي دريد محمود، الاستثمار الأجنبي " المعوقات والضمانات"، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان

-عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، عدد 1، جانفي 2006، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو

-منير عبد المجيد ، التحكيم الدولي والداخلي في ضوء الفقه وقضاء التحكيم، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995.

-فرانك إيليس، السايسات الزراعية في البلدان النامية، ترجمة إبراهيم يحي الشهابي، منشورات وزارة الثقافة، سوريا 1997.

-يوسفي محمد، مضمون وأهداف الاحكام الجديدة في المرسوم التشريعي رقم 93-12، المتعلق بترقية الاستثمارات، إدارة المركز الوطني للوثائق، لسنة 1999.

2-**الرسائل الجامعية**

-بولحبال نادية، أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجستير في الغلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

-هيشر أحمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1976-2012، رسالة ماجستر، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2016-2018.

3-**المقالات العلمية**

-فطيمة ساسي، عد الصمد، سعودي، القطاع الخاص كبديل للاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، مجلة اقتصاديات والتجارة، الجزء 2/عدد 2، ص 101.

4-**أعمال الملتقيات**

-بوعريوة ربيع، مداخلة بعنوان: "أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، الملتقى الدولي الرابع حول: القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر المتوسط، يومي 24 و25 ماي 2017.

5-**المواقع الإلكترونية**

http://el-mouradiadz/arabe/Discoursara/2009/02

باللغة الأجنبية :

1-**ouvrages :**

BEN HALIMA AMMOUR, Pratiques et techniques bancaires, référence en Algérie, édition DAHLEB. Alger.